مخلوف: أولوية الصندوق تقديم الدعم للمنازل المتضررة المرخصة وغير المرخصة

عبد اللطيف: تحسين الواقع العمراني للمناطق وإعادتها أفضل مما كانت

١٥٦,٥ مليار ليرة تكلفة أولية لدعم المتضررين من الزلازل منها ١٣٤ ملياراً للمنازل المرخصة

| محمد منار حميجو

في الوقت الذي أكد فيه وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف خلال مؤتمر صحفي حول الصندوق الوطني لدعم المتضررين من الزلزال أن الأولوية الأولى لعمل الصندوق هي تقديم الدعم للمنازل المتضررة سواء كانت مرخصة أم غير مرخصة وأن التكلفة الأولى ١٥٦,٥ مليار ليرة للشريحتين، بين وزير الأشغال العامة والإسكان سهيل عبد اللطيف الخطة الوطنية لمواجهة آثار الزلزال المتمثلة بتحسين الواقع العمراني للمناطق التي أصابها الزلزال وإعادتها أفضل مما كانت سابقاً بمعنى أن تعود مناطق منظمة، بينما أكد مدير الصندوق فارس كلاس أنه لم يصل حتى الآن إلى الصندوق أي مساعدات مالية من دول عربية أو منظمات دولية، مضيفاً: لكن يبدو أن الأمر بحاجة إلى وقت ونحن نشرنا رقم الحسابات الخاصة بالصندوق.

وشرح أمس خلال المؤتمر الصحفي حول الصندوق الوطني لدعم المتضررين من الزلزال الآليات والخطوات التي تم اتخاذها لتقديم الدعم للمتضررين من الزلزال وإستراتيجية الدعم وأولويات الصندوق.

دعم المنازل المرخصة

وأكد مخلوف بالنسبة للمنازل المرخصة وهذه الشريحة تشمل المالكين للمنازل العربية أو شقة في بناء طابقي سكني أو مالكاً لمحل تجاري وهي تشكل ٦١ بالمئة من المنازل المتضررة، أن الصندوق يستهدف هذه الشريحة بدعم مالي أكثر من ١٣٤,٥ مليار ليرة.

ولفت إلى أنه سوف يتم تقديم دعم لكل منزل متضرر من هذه الشريحة بنحو ١٦٠ مليون ليرة تعطى على دفعتين: الأولى عند تقديم الترخيص وعند إعادة البناء والدفعة الثانية عند تقديم عقد المقاولة المصدق من نقابة المقاولين أي إن كامل مبلغ الدعم يعطى للمتضرر قبل بدء العمل.

وبين مخلوف أن العمل كان مكثفاً خلال المرحلة الماضية سواء من جهة مسح الأضرار وإعداد جداول بأسماء المتضررين وإصدار القرارات الخاصة بهم أم من زاوية العمل الذي يقوم به مجلس إدارة الصندوق لوضع أولويات سياسة ومنهجية عمل الصندوق، مشيراً إلى أنه لدى مجلس الإدارة دليل تنفيذي لآلية وإجراء تقديم الدعم بشكل مبسط وييسر جداً بأزمنة محددة بحيث يحصل المتضرر على دعم الصندوق بأقل عناء ممكن.

وأشار مخلوف إلى أنه تم تأهيل ثلاثة مراكز لخدمة المواطن في المحافظات الثلاث حلب واللاذقية وحماة وتم تأمين كل الأمور اللوجستية في هذه المراكز لاستقبال الطلبات من المتضررين، موضحاً أن المتضرر يستطيع إلى هذه المراكز ومن خلال هذه النافذة يتم تأمين المسار الإجرائي الذي يوصل المتضرر إلى الدعم الذي يتلقاه من الصندوق بدءاً من تقديم طلب الترخيص لإعادة البناء ومن ثم استكمال الإجراءات التي تتم من خلال غرفة العمليات في كل محافظة، مضيفاً: وبالتالي لم يكلف المواطن تأمين الوثائق اللازمة له بل سوف تتولى غرفة العمليات في المحافظة تأمين هذه الوثائق خلال ٤٨ ساعة لأنها في الأصل موجودة في هذه الغرفة.

ولفت مخلوف إلى أنه يتم الحصول على الموافقة المبدئية للترخيص لإعادة البناء ومن ثم من خلال نقابة المهندسين يتم إعداد الإضبارة وتصديقها ثم يتم الحصول على الترخيص النهائي وتقديمه عبر نظام مؤتمت إلى مجلس إدارة الصندوق لتقديم الدفعة الأولى من الدعم والبالغة ٨٠ مليون ليرة من الحساب المصرفي للصندوق ومن ثم يستكمل المتضرر إجراءاته بإبرام عقد مقاولة يتم تصديقه من نقابة المقاولين ليحال عبر نظام مؤتمت إلى مجلس إدارة الصندوق وبموجبها يتم تحويل الدفعة الثانية والبالغة ٨٠ مليون ليرة.

المنازل المتضررة غير المرخصة

وفيما يتعلق بالشريحة الثانية «ب» وهي شريحة المنازل المتضررة غير النظامية بين وزير الأشغال العامة والإسكان سهيل عبد اللطيف أن معالجة وضع هذه الشريحة كانت ضمن التوجيهات الأساسية لسياسة الحكومة التي أقرت الخطة الوطنية لمواجهة آثار الزلزال المتمثلة بتحسين الواقع العمراني والمناطق التي أصابها الزلزال وإعادتها أفضل مما كانت سابقاً بمعنى أن تعود مناطق منظمة.

وأضاف عبد اللطيف: أتاح هذا الحل للمتضرر الاكتتاب على منزل من المؤسسة العامة للإسكان والحصول على رخصة نظامية بدلاً من الشقة المخالفة التي تضررت، مشيراً إلى أنه مع وضع الخطة الوطنية بدئ العمل بإشادة الأبنية في المحافظات وتم تكليف المؤسسة العامة للإسكان بناء هذه المنازل لهذه الشريحة وأن القسم الأهم من هذه الأبنية أصبح جاهزاً بنسبة عالية والعمل يتقدم فيها بشكل سريع حتى لا يكون هناك تأخير على المتضرر.

ولفت إلى أنه في مركز خدمة المواطن هناك موظف من المؤسسة العامة للإسكان ومن المصرف العقاري وبالتالي فإن المتضرر يراجع المركز ومن ثم يتقدم بكتاب يتضمن أنه يرغب بالحصول على شقة سكنية من المؤسسة ولهذه الكتب نماذج جاهزة، مضيفاً: ثم يقوم المركز بتأمين كل الوثائق اللازمة وكل مرحلة من هذه المراحل يتم أتمتتها على موقع الصندوق وبعدها عندما يصبح الملف جاهزاً يرسل بشكل أوتوماتيكي إلى إدارة الصندوق ومن ثم إدارة الصندوق تراجع المعلومات الخاصة للمتضرر ومن ثم خلال ثلاثة أيام يتم تحويل الدعم الأولي وهو ٤٠ مليون ليرة للحساب المصرفي للمؤسسة باسم المتضرر وهذا المبلغ دعم من دون أي مقابل.

وأضاف: عندما يتم إبلاغ المتضرر أنه أصبح برصيد المؤسسة المبلغ المحول لها باسمه حتى يحصل على وثيقة الاكتتاب ويختار الشقة التي يرغب بها من خلال الاطلاع على كامل التفاصيل المنشورة على موقع المؤسسة، لافتاً إلى أن الخطوة التالية يتقدم المتضرر بطلب للحصول على قرض وهو ١٦٠ مليون ليرة ضمن مركز خدمة المواطن بموجب المرسوم رقم ٣ ومن ثم يتم تحويل المبلغ إلى حساب المؤسسة وعند استلام الشقة يتم حساب تكلفة الشقة فقط التي تصل إلى ٢٠٠ مليون ليرة، وأحياناً ممكن أن يدفع المواطن مبلغاً إضافياً يتم تقسيطه لمدة خمس سنوات للمؤسسة.

ولفت إلى أن المتضرر صاحب منزل ريفي يستطيع أن يحصل على مبلغ ٤٠ مليون ليرة من الصندوق ولو لم يقدم طلب الاكتتاب.

إجراءات الصندوق

من جهته قال مدير الصندوق كلاس: إنه يجب أن نذكر الجميع أن أي إجراء يتدخل به الصندوق هو جزء من الخطة الوطنية التي وضعتها الحكومة، مشيراً إلى أن الصندوق هو إحدى هذه الأدوات التي ستردف عمل هذه الخطة وتدعمها بتأمين ما يلزم من إمكانيات مادية حسب الإمكانيات المادية الموجودة، مشيراً إلى أن ما يقدمه الصندوق للمتضرر من مبالغ مالية غير مستردة.

وبين كلاس أن المتضرر يستطيع الاستفادة أيضاً من المرسوم ٣ الخاص بمنح قروض طويلة الأجل حتى يستطع أن يكمل عملية البناء، مشيراً إلى أن الأولويات والآليات التي اتبعها الصندوق هي إيجاد الحلول المركبة وليس حلاً واحداً وذلك من خلال دور المحافظين في المحافظات وبالإمكانيات المتوافرة وما سمح به المرسوم ٣ للاستفادة من قروض طويلة المدى تستطيع دعم أي إجراء آخر.

ولفت كلاس أن هناك مرونة عندما تستدعي الحاجة التدخل عند زيادة الأسعار، موضحاً أنه يجب الموازنة بين ثلاثة أمور وهي أنه متى نقول إن زيادة الأسعار أثرت في الأعمال وكذلك الإمكانيات المتوافرة في الصندوق وبالتالي هناك إمكانيات محددة كما أن هناك واقعاً اقتصادياً نحاول تجاوزه بضبط الأسعار أو تحديد مبالغ معينة، مضيفاً: بالتالي فإن مجلس إدارة الصندوق سوف يدرس بشكل دائم فروقات الأسعار وآليات العلاج لهذه الفروقات واعتقد أنه سيكون هناك حلول لذلك ومن هذا المنطلق فإن الأولوية الأولى هي تأمين مسكن للمتضرر لأن المسكن البديل ليس حلاً دائماً.

ولفت كلاس أنه لم يصل حتى الآن إلى الصندوق أي مساعدات مالية من دول عربية أو منظمات دولية ولكن يبدو الأمر بحاجة إلى وقت ونحن نشرنا رقم الحسابات الخاصة بالصندوق، معرباً عن شكره للمتبرعين الذين قدموا تبرعات للصندوق، وموضحاً أن هناك أشخاصاً تبرعوا للصندوق مباشرة كما أن هناك مؤسسات حكومية وردها تبرعات للصندوق كما أن هناك شركات ومؤسسات خاصة قدمت تبرعات للصندوق.

وبين أن الباب مفتوح للدعم وبالتالي إذا كانت منظمة دولية أو محلية قادرة على تحمل إحدى شرائح المتضررين فليكن ذلك فهي ليست مسؤولية الصندوق بل هي مسؤولية الدولة والمجتمع وللمجتمع دور أساسي في هذا العمل حتى يتعويض أي متضرر من أي شريحة كانت، مؤكداً أن هذا العمل تشاركي وإلا فلن نستطيع أن نقدم أي دعم لأي شخص متضرر إذا لم نكن يداً واحدة، معرباً عن أمله أن يكون هناك مشاركة من الجميع بأي إمكانية للصندوق أو خارج الصندوق باعتبار أن الصندوق أحد الحلول حتى يستطيع تقديم الدعم.

وأضاف كلاس: إن العقوبات الاقتصادية أثرت في الاستجابة لتداعيات الزلزال وهناك بعض الدول ترغب في التبرع ولكن العقوبات حالت دون ذلك.

ولفت كلاس إلى أن من أسباب التأخير في بدء عمليات تقديم الطلبات هو نتيجة العمل على وضع نظام داخلي للصندوق حتى يستطيع فتح حسابات مصرفية حتى يستطيع إطلاق نظام مؤتمت للمعلومات.

> مدير الصندوق: لم يصلنا حتى الآن أي مساعدات مالية من دول عربية أو منظمات دولية

- تأهيل ثلاثة مراكز خدمة المواطن في حلب واللاذقية وحماة لاستقبال الطلبات
- بإمكان صاحب المنزل غير المرخص أن يستكتب على منزل من مؤسسة الإسكان
- إدارة الصندوق سوف تدرس بشكل دائم فروقات الأسعار وآليات العلاج
- صاحب منزل ريفي يستطيع أن يحصل على مبلغ ٤٠ مليون ليرة من الصندوق
- الأولوية الأولى هي تأمين مسكن للمتضرر لأن المسكن البديل ليس حلاً دائماً

رسم الدخول ١٠٠٠ ليرة وإغلاق حديقة تشرين قبيل أسبوع من انطلاقه

في مقدمتها «الصين وهولندا» ٩ دول تشارك في معرض الزهور بدمشق ٣٠ الجاري

الوزير والمحافظ: تأهيل وصيانة أجهزة الإنارة والألعاب والمقاعد والطاولات

| فادي بك الشريف

حددت وزارة السياحة ومحافظة دمشق موعد انطلاق معرض الزهور الدولي بنسخته الـ٤٣ وذلك في ٣٠ آب الجاري ولغاية ٩ أيلول القادم تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء بمشاركة عدد من الشركات المحلية والدولية، وسط تنسيق بين مختلف المديريات لتجهيز حديقة تشرين.

هذا وتفقد وزير السياحة محمد رامي رضوان مرتيني يرافقه محافظ دمشق محمد طارق كريشاتي، أعمال تحضير مواقع الأجنحة للفعاليات المشاركة في المعرض، وأكدا على تأهيل وصيانة أجهزة الإنارة والأرصفة والمساحات الخضراء وزراعة نباتات الزينة والورود وتنظيف وتجميل البيئة المحيطة بالأجنحة، إضافة إلى صيانة الألعاب والمقاعد والطاولات.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير السياحة في المحافظة ماجد عز الدين أن عدد الشركات الخارجية المشاركة في المعرض وصل إلى ١٧ مشاركة من ٩ دول عربية وأجنبية شملت «الصين وهولندا وكوبا والعراق ولبنان ومصر والجزائر والبحرين»، منوهاً بالتوسع بالمشاركات المحلية والخارجية عن العام الماضي.

ولفت إلى وجود الشركات المنتجة والمستوردة للنباتات والأزهار والشركات المهتمة بالمنتجات الطبية وشركات مستلزمات تربية النباتات وتنسيق الحدائق، بحيث يصل عددهم إلى «٥٠» مشارك في حديقة تشرين والتي تعتبر الحديقة الأكبر بمساحة ٣٣٤ ألف م٢، علماً أن المساحة المخصصة للعرض ضمن الحديقة بحدود ٢٥٠٠٠م٢.

وأكد عز الدين أن الوردة الدمشقية تعتبر شعاراً للمعرض، منوهاً بمشاركة مربي النحل ومنتجي العسل ومنتجات خلية النحل ومستلزماتها، إضافة إلى الأعمال الحرفية المهنية ومشاريع الأعمال اليدوية المنزلية، والجمعيات الأهلية وذوي الاحتياجات الخاصة، على أن تستضيف وزارة السياحة الوفد الخارجي المشارك طيلة فترة المعرض بشكل مجاني، مع استضافة أصحاب المشاتل ومربي النباتات من خارج محافظة دمشق وريفها طيلة فترة المعرض.

ولفت عز الدين إلى أن مواعيد الزيارة من الخامسة عصراً وحتى الحادية عشرة والنصف مساء من كل يوم، على حين قدر سعر بطاقة الدخول بـ«١٠٠٠» ليرة، وللأطفال دون ١٢ سنة مجاناً.

وبحسب مدير السياحة بدمشق يترافق المعرض مع عدة فعاليات ثقافية وترفيهية بالتعاون مع وزارة الثقافة في الهواء الطلق مثل النشاطات والمسرحيات والأعمال الفنية للأطفال والشباب والعائلة، إضافة إلى الحفلات الفنية والموسيقا وعدد من المسرحيات والعروض الفلكلورية، والأعمال الفنية، ناهيك عن وجود سينما الهواء الطلق، والكتب المتنوعة، وشارع الأكل، والألعاب الترفيهية للأطفال.

من جانبه أكد مدير الحدائق في محافظة دمشق سومر فرفور لـ«الوطن» أنه من المتوقع أن يصدر قرار عن محافظ دمشق بإغلاق الحديقة قبيل أسبوع من انطلاق المعرض «كما جرت العادة»، وذلك لاستكمال جميع التحضيرات والقيام بأعمال الصيانة الكاملة من كوادر المحافظة ومديرية الحدائق، علماً أن هناك تجهيزات مقررة مع دخول عدد من الآليات ووضع الأجنحة اللازمة والمعدات، ما يتطلب إغلاق الحديقة حفاظاً على سلامة المرتادين.

ولفت فرفور إلى القيام بأعمال صيانة مرافق عامة للمقاعد والحمامات وألعاب الأطفال والممرات، مع الاهتمام هذا العام بموضوع الإنارة وواقع النباتات ومختلف الأعمال الحدائقية وأعمال النظافة، علماً أن مديرية الحدائق تشارك بجناح خاص، وسط تنسيق بين مختلف المديريات المعنية لاستكمال كل التحضيرات لانطلاق المعرض.

> مدير السياحة لـ«الوطن»: الوردة الدمشقية شعار للمعرض.. وإقامة «سينما الهواء الطلق وشارع للأكل وحفلات فنية»

سوق البنزين الأسود يزدهر في الطرقات

مصدر في محروقات دمشق لـ«الوطن»: من غير المسموح للسيارات العامة بالتعبئة من محطات الأوكتان ٩٥ مهما كانت صفتها

| عبد المنعم مسعود

ارتفع سعر الليتر من مادة البنزين في السوق السوداء لينامز عشرين ألفاً في بعض الأحيان، بينما يتراوح سعر المادة للبنزين المدعوم في السوق السوداء أيضاً عند ١٣ ألفاً.

واختلفت عمليات بيع مادة البنزين بين بائع وآخر لكنها لم تنزل لأدنى من ١٣ ألفاً وبين أحد الباعة أن سعر الأوكتان ٩٥ أصبح سعراً معيارياً للبيع.

مصدر في محروقات بين لـ«الوطن» أن محطات الأوكتان في دمشق تعمل بكامل طاقتها وبلغ عددها ٤ محطات موزعة على القدم والمزة والأمويين والعدوي وتوجد في ريف دمشق اثنتان وواحدة قيد الإنشاء في ضاحية حرستا، مبيناً أن كل السيارات الخاصة مسموح لها بالتعبئة كمية ٣٠ ليتراً بسعر ١٠ آلاف ليرة كل ٧ أيام بغض النظر عن رسالة البنزين المدعوم حيث تصل مدة وصول الرسالة بين ١٠ و١١ يوماً وبكمية ٢٥ ليتراً من مادة البنزين المدعوم.

وأكد المصدر أنه من غير المسموح للسيارات التي تحمل نمرة عامة بالتعبئة من مادة بنزين الأوكتان ٩٥ مهما كانت صفتها، مؤكداً أن ما يوجد في الأسواق من بنزين معروض على الطرقات هو في الغالب بنزين مهرب من لبنان.

ويشتكي أغلب سائقي سيارات الأجرة العامة من عدم السماح لهم بالتعبئة من محطات الأوكتان ٩٥، مؤكدين لـ«الوطن» أن الكمية المخصصة لهم من البنزين المدعوم لا تكفي أكثر من يومين وأن السماح لهم بالتعبئة أسوة بالسيارات الخاصة سيؤدي إلى خفض ما يطلبونه من أجرة توصيل الركاب في ظل اعتكاف أغلب المواطنين عن استخدام سيارة الأجرة في ظل الارتفاع الجنوني بالأسعار.

وضبطت لجنة ضبط المخالفات في شركة محروقات بالتنسيق مع مديرية حماية المستهلك في ريف دمشق محطة وقود في منطقة الزبداني في ريف دمشق تقوم بالتلاعب والاتجار غير المشروع بمادة البنزين وبلغت الكمية المعدة للاتجار حوالي ٢٦٠٠ ليتر من مادة البنزين.

وكانت مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بريف دمشق قد ضبطت محطة محروقات في عرطوز بمخالفة النقص برصيد مادة البنزين والمازوت وبلغت قيمة التغريم أكثر من ٢٣ مليوناً ومحطة في قارة بمخالفة وجود كميات زائدة من مادة المازوت قدرت قيمة غرامتها بأكثر من ١٠ ملايين ومحطة أخرى في الرحيبة بمخالفة الاتجار بمادة المازوت حيث بلغت قيمة التغريم ٦٢٨ ألفاً، إضافة إلى ضبط محطتين في القطيفة ومعضمية القلمون بمخالفة عدم الإعلان عن أسعار مادتي البنزين والمازوت، وكذلك ضبط محطة في قارة بمخالفة الاتجار بمادة البنزين وبلغت قيمة التغريم أكثر من ٩ ملايين.